

قضية

# ملك البحرين يتلاعب بالديموغرافيا

عملية توطين ممنهجة تستهدف تجنيس أكثر من 200 ألف شخص



من المواجهات الدائمة بين البحرينيين وقوات الأمن (محمد الشيخ - أ ف ب)

توطين وتغيير ديموغرافي - طائفي هو خلاصة ما تقوم به العائلة الحاكمة في البحرين، في سياسة ممنهجة تتبعها منذ مطلع عام 2012، تاريخ بدء عملية توطين لأجانب بلغوا حتى اليوم عشرات آلاف الأشخاص من دول محددة وبمواصفات معينة، في محاولة ترمي إلى تعزيز أكثرية طائفية على حساب أخرى، لتسحب من تحتها أحقية التمثيل الشعبي في مؤسسات الحكم التابعة للسلطة.

## يوسف حرب

يكون مخيم الزعتري في الأردن الأسهل لاختيار البحرينيين الجدد، لكنه ليس الوحيد.

وتتحدث المصادر التي مدت «الأخبار» بهذه المعلومات عن أن ضباط الأمن البحرينيين ينشطون في عدد من الدول العربية كالعراق، وأعمال التجنيس تطاول اللاجئين السوريين على الحدود السورية - العراقية، أو في المخيمات الموجودة في الأراضي التركية. وهناك أيضاً أعمال تجنيس سريعة مع سعوديين بتشجيع مباشر من مخابرات السعودية التي تعدّ الخزان الأكبر في الخليج العربي لتغيير معالم هذه الدول الديموغرافي والطائفي، تماماً كما حصل في الكويت التي تراجع مواطنوها الشيعة كثيراً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ليستقر على أقل من 20% بينما كانت النسبة متعادلة في الكويت في العقود السابقة. وقد تغيرت معالم الكويت تحديداً بعد الإحتياح العراقي للكويت عام 1991، حيث كان عدد السكان الأصليين لا يتجاوز 560 ألفاً، وبفضل إغراق الكويت بنحو 500 ألف سعودي، بات عدد سكان الكويت اليوم نحو مليون و250 ألف نسمة.

## 100 ألف حتى الآن

توطين الأجانب في البحرين كان يجري بأعداد قليلة، وكان يشمل عمالاً أجانب، وخصوصاً من بنغلادش أو الهند (الإسلاميون السنة منهم)، لكن الحراك الشعبي المتواصل منذ مطلع

عملية استيطانية منهجية تجري منذ مدة في البحرين بتنظيم دقيق جداً يشرف عليه ضباط أمن بحرينيون موزعون على عدد من السفارات في الخارج. وهؤلاء لا يأترون مباشرة بقيادة أجهزة المخابرات الرسمية ولا بالمرجعيات الدبلوماسية في السفارات، بل لهم مرجعية خاصة مرتبطة مباشرة بالملك.

فما إن ارتفعت حدة الأزمة في سوريا وبدأت موجة نزوح السوريين إلى خارج الحدود وأقيم مخيم الزعتري للاجئين شرقي مدينة المفرق الأردنية في صيف 2012، حتى بدأ ضباط أمن البحرين بتعزيز جهودهم نحو هذا المخيم كاحتياط ضخم للمستوطنين الجدد في المملكة. أقيم مكتب خاص لهؤلاء الضباط في سفارة البحرين في عمان، ولاحقاً افتتح مكتب قريب جداً من «الزعتري» بمشاركة ضباط أمن سعوديين يحظون بتغطية أمنية أردنية، وأنشأ هؤلاء مركزاً مهمته إعادة تأهيل المرشحين لنيل الجنسية البحرينية، كالتدريب على اللهجة البحرينية وتعليم النساء على إعداد المأكولات البحرينية وتعليمهم أسماء المناطق والشوارع والقرى، وغيرها من المعلومات التاريخية والجغرافية عن المملكة، بالإضافة إلى تدريبهم على الولاء للنظام، مستغلين سوء ظروفهم وتقطع سبل الخيارات البديلة أمامهم.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، وضعت السلطات البحرينية مواصفات معينة ومحددة لاختيار الأشخاص والعائلات لمنحها الجنسية البحرينية، ومنها أن لا يكونوا من أبناء المدن، ويفضل أن يكونوا من الأرياف، وتحديداً من البدو، والأفضلية لسكان أرياف كل من حلب وحماه وحمص ودير الزور ودمشق، باستثناء ريف درعا (من دون أن يعرف سبب رفض تجنيس أبناء هذه المنطقة). ومن المواصفات أيضاً، أن يكون سنياً بطبيعة الحال (ما دام الهدف من عملية التجنيس ترجيح الكفة مقابل المواطنين البحرينيين الشيعة). والأولوية للاجئين في الأردن بسبب سهولة الاتصال معهم والعمل على تدريبهم في المركز القريب من مخيم الزعتري. وقد حصلت «الأخبار» على مجموعة من أسماء ضباط المخابرات البحرينيين والسعوديين الذين يتولون منذ أشهر إدارة عملية الإعداد للتجنيس في الأردن، هم: حمدان صالح الغتم، منصور خميس الحلو، إبراهيم الشبيب، بدر عيسى الدوسري. ومن الأسماء التي حصلت عليها «الأخبار» لعوائل مستوطنين سوريين ذُربوا تمهيداً لمنحهم الجنسية: عائلة حسن الشمري وإخوانه (وهم ليسوا من سكان مخيم الزعتري، بل من سكان عمان)، عائلة حمود نايف الصديد، عائلة عبد الله زهير الخلف (ضابط سوري متقاعد من أهالي دير الزور)، عائلة صالح سطم الصوفي، عائلة عماد الهدوان، عائلة محمود ناصر السلطان، عائلة عبود الصرفي، عائلة خالد الجربوع، عائلة منصور سلامة العطوان، عائلة عمر الشاوي وأولاده (من ريف حلب) وقد

## الدرك الأردني... وحجة رجل القش

المدموغ بالوثائق أن الدركي ليس دركياً في وظيفة (جلاد، معذب، استخبارات، قوات مكافحة شغب، سجان، ضابط أمن) إنه مدرب، مجرد مدرب يطور مهارات مهنية من أجل رفع مستوى التعامل مع المحتجين البحرينيين السلميين، الذين لم يتركوا ساحاتهم منذ 14 فبراير 2011. تلك حجة لا تملك وزن حتى القش، لفرط هشاشتها وضعفها، يسقطها هواء حركة أوراق الوثائق التي جرى كشفها بالأسماء وأرقام حساباتهم والمرتببات العالية (متوسط 3000\$).

التدريب يُجرى عادة على أيدي خبرات عريقة، واختصاصيو التدريب يشغلون مناصب الصفوة، بمعنى هم خلاصة التجارب والخبرات، إن كانوا صادقين، فليبتشروا مؤهلات 499 دركياً. لو افترضنا أن لكل 100 متدرب من قوات الأمن اختصاصياً دركياً من الأردن، فهذا يعني أن هناك 49900 يحتاجون إلى تدريب، من قبل الدرك الأردني، إنه عدد كبير بالنسبة إلى البحرين. هذا يعني أن القوى الأمنية تعادل 10% من تعداد السكان، يعني المعدل عنصر أمن لكل 10 من السكان. من جانب آخر، من المعروف أن أعداداً كبيرة من قوات الأمن لا تتقن غير لغة الأورد، وهذا يعني أنها بحاجة إلى مدربين من جنسيات باكستانية لا أردنية. وكان

## علي الديري

أقرت وزارة الداخلية البحرينية بوجود قوات من الدرك الأردني في البحرين، وكذلك فعلت عمان. أحد لم يستطع تكذيب الوثائق التي نشرها موقع «مرآة البحرين»، والتي تثبت بالدليل القاطع وجود وحدات من الدرك الأردني في الأجهزة الأمنية البحرينية. الصحف الأردنية أبرزت التفسير الرسمي لوزير الدولة لشؤون الإعلام، الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية محمد المومني، بأن سبب وجود هذه القوات في المنامة هو «التدريب». حجة كاذبة، تشبه ما يعرف بحجة رجل القش (Straw man Argument).

ورجل القش في الفضيحة الأمنية لوثائق 499 من الدرك الأردني العاملين في الأجهزة الأمنية البحرينية، هو «المدرّب الدركي». فهذا المدرّب شخصية وهمية غير حقيقية مثل رجل القش، الذي يصنعه المزارعون لإيهام الطيور كي لا تقترب من المحصول. يريد الإعلام الأردني والبحريني أن يوهمنا بأن رجل الأمن الدركي، لم يأت البحرين ليقمع الاحتجاجات، وأنه لم يشارك في تعذيب البحرينيين، ولم يقتلهم من أجل المال في قضية لا تخصه (الارتزاق). يريد أن يوهمنا هذا الإعلام

## ما قل ودل

أشار منتدى البحرين لحقوق الإنسان إلى أن «استعانة السلطات البحرينية بقوات درك أردنية، يأتي لأغراض قمع المحتجين المنادين بمزيد من الحريات والإصلاح السياسي، إضافة إلى أغراض عمليات التعذيب المحرمة



دولياً». ورأى المنتدى، في بيان، أن «قوانين الأمم المتحدة لا تجيز للدول إرسال قواتها إلى خارج حدود بلادها لغايات قمع المحتجين وتعذيب السجناء»، مطالباً ملك الأردن عبد الله الثاني (الصورة) بـ «احترام مطالب البحرينيين وإصدار أمر بسحب قوات الدرك الأردنية العاملة في البحرين». (الأخبار)